

أثر جودة المراجعة الداخلية في ترشيد سياسات التحكم المحاسبي

دراسة حالة بنك النيل للتجارة والتنمية

نزار أحمد إسحق محمد علي* و محمد بدر حامد الصبيح

قسم المحاسبة، كلية التجارة - جامعة النيلين، الخرطوم، السودان

*البريد الإلكتروني na20635@gmail.com

المستخلص

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر جودة المراجعة الداخلية على سياسات التحكم، تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤالين التاليين، ما مدى تأثير إستقلالية المراجعة الداخلية على سياسات التحكم المحاسبي؟ وهل هناك علاقة بين تأهيل المراجع الداخلي وسياسات التحكم المحاسبي ببنك النيل؟. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي. لتحقيق أهداف الدراسة اختبرت الدراسة فرضيتان، توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين إستقلالية المراجعة الداخلية وسياسات التحكم المحاسبي، توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تأهيل المراجع الداخلي وسياسات التحكم المحاسبي ببنك النيل. استخدم الباحثان الاستبيان كأداة لجمع البيانات والبرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليلها. خلصت الدراسة لعدد من النتائج أهمها تدريب وتأهيل المراجع الداخلي أدى إلى زيادة جودة المراجعة الداخلية مما ساهم في زيادة جودة التقارير المالية، ساهم تطبيق مبدأ التحكم المحاسبي في زيادة موثوقية ومصداقية التقارير المالية. أوصت الدراسة بضرورة تفعيل المسؤولية المهنية لمراقبي الحسابات خاصة عن اكتشاف نقاط الخلل والتلاعب في القوائم المالية، وإجراء المزيد من الدراسات لتحديد المؤشرات والمقاييس التي تعكس مفهوم جودة المراجعة وسياسات التحكم المحاسبي وذلك في جميع الشركات والمؤسسات المالية.

الكلمات المفتاحية: جودة المراجعة الداخلية- تأهيل واستقلالية المراجع الداخلي- سياسات التحكم المحاسبي.

مقدمة

المالية. ويقوم الباحثان في هذه الدراسة بدراسة أثر جودة المراجعة الداخلية

على تطبيق مبدأ التحكم المحاسبي.

مشكلة الدراسة:

يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

1. ما مدى تأثير إستقلالية المراجعة الداخلية على سياسات التحكم

المحاسبي؟

2. هل هناك علاقة بين تأهيل المراجع الداخلي وسياسات التحكم

المحاسبي؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. بيان أثر إستقلالية المراجعة الداخلية على سياسات التحكم

المحاسبي.

2. توضيح العلاقة بين تأهيل المراجع الداخلي وسياسات التحكم

المحاسبي.

أصبحت المراجعة تقوم بأدوار مهمة في المنشآت الحديثة مما حتم السعي لتجديدها حتي يتمكن المراجع الداخلي من القيام بعمله بجودة واقتدار للمساعدة في تحقيق أهداف تلك المنشآت.

ظل التحكم المحاسبي لفترة زمنية طويلة يشار إليه بأنه عرف أو معتقد محاسبي وليس مبدأ أو معيار على الرغم من التأثير البالغ للتحكم المحاسبي على مضمون كل من المعايير المحاسبية والممارسة العملية. وفي ظل تعدد بدائل السياسات المحاسبية يمكن الاستدلال على مستوى التحكم المحاسبي في الممارسة العملية من خلال السياسات المحاسبية التي تطبقها الشركات.

تتمثل قدرة المراجعة الداخلية في تفعيل آليات الرقابة الداخلية وزيادة جودة وشفافية التقارير المالية والحد من إعادة إصدار القوائم المالية في محددات الجودة من الكفاءة والفاعلية في إتمام عملها الحيوي، الأمر الذي يؤثر بشكل كبير في سياسات التحكم المحاسبي وذلك لوضع كافة الإجراءات والوسائل الممكنة لتدنية الأخطاء والغش والحد من إعادة إصدار القوائم

أهمية الدراسة:

يتم تقسيمها إلى:

1. الأهمية العلمية:

تكمّن الأهمية العلمية للدراسة في الآتي:

أ. ندرة الدراسات العربية التي تناولت العلاقة بين جودة المراجعة

الداخلية وسياسات التحفظ المحاسبي

ب. تمثل إضافة إلى المكتبة.

2. الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية في الآتي:

أ. زيادة جودة الأداء المهني للمراجعة الداخلية.

ب. إعمال مبدأ التحفظ المحاسبي في التطبيق العملي للمراجعة

الداخلية.

فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضيتان التاليتان:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستقلالية المراجعة

الداخلية وسياسات التحفظ المحاسبي.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأهيل المراجع

الداخلي وسياسات التحفظ المحاسبي.

مناهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي.

مصادر جمع البيانات:

1. المصادر الأولية: الإستبانة.

2. المصادر الثانوية: تمثلت في الكتب والدوريات العلمية والمؤتمرات

والرسائل الجامعية والإنترنت.

ثانياً: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة يمكن عرض

بعض منها كما يلي:

دراسة: بلفقيه، بأشيخ (2014م)

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية

وحوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية من خلال التعرف على أهم

العوامل المؤثرة في جودة المراجعة الداخلية ومدى انعكاسها على تحسين

حوكمة الشركات، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من فئتين: (30) من

أعضاء لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية، و(62) مراجع

خارجي، ليكون إجمالي العينة (92). أظهرت النتائج أن عامل "كفاءة المراجع

الداخلي" هو أهم عامل مؤثر في جودة المراجعة الداخلية يؤدي إلى تحسين

حوكمة الشركات و يليه "جودة تنفيذ المهام" ثم "الموضوعية والاستقلالية".

أوصت الدراسة بضرورة إضافة منهج دراسي مستقل للمراجعة الداخلية

بصورتها الحديثة في الجامعات لتأهيل الكوادر بما يتوافق مع متطلبات

سوق العمل.

دراسة: Li (2015م):

هدفت الدراسة للتعرف على الفوائد التعاقدية للتحفظ المحاسبي في

أسواق الديون والملكية الدولية. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم قياس

التحفظ المحاسبي من خلال نموذج (Basu 1997) من خلال قياس تكلفة

رأس المال والتحفظ المحاسبي، حيث تم تطبيق النموذج على مجموعات

من الشركات العالمية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن

الشركات التي يوجد مقرها في البلدان التي لديها أنظمة تقارير مالية أكثر

تحفظاً تقل لديها تكلفة الديون ورأس المال، وذلك بعد السيطرة على

الخلاقات في المؤسسات القانونية وأنظمة الأوراق المالية.

دراسة: البلوي (2021م)

هدفت الدراسة إلى اختبار محددات وظيفة المراجعة الداخلية بشكل عام،

وبشكل خاص كل من الاستقلال التنظيمي، والتوقيت، والإسناد، وأثر هذه

المحددات على قرار اعتماد المراجع الخارجي على وظيفة المراجعة الداخلية

في بيئة الممارسة المهنية. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج

الاستنباطي على عيّنتين من المراجعين الداخليين ومراجعي حسابات شركات

المساهمة المدرجة في السوق المالية السعودية وعددها (58) مفردة. أظهرت

النتائج أن محددات جودة المراجعة الداخلية (الاستقلال التنظيمي،

والتوقيت، والإسناد) لها تأثير على جودة وظيفة المراجعة الداخلية، كما لها

تأثير على قرار المراجع الخارجي. أوصت الدراسة بضرورة تفعيل تنظيم

الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين لتضطلع بإصدار معايير المراجعة

الدولية وقواعد آداب وسلوك المهنة ورقابة جودة أعمال مكاتب المحاسبة.

دراسة: مناع (2023م)

هدفت الدراسة إلى بيان مدى تأثير التحفظ المحاسبي على جودة المعلومة

المحاسبية، بالتطبيق على عينة مكونة من (40) مفردة في البيئة المحاسبية

الجزائرية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت

برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات. أظهرت النتائج وجود

علاقة ارتباطية طردية ومتوسطة بين التحفظ المحاسبي وجودة المعلومة

المحاسبية. أوصت الدراسة بالاهتمام بالمعايير المحاسبية الخاصة بالتحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية من قبل المهنيين.

جودة المراجعة الداخلية

أولاً: مفهوم جودة المراجعة الداخلية

عرفت جودة المراجعة بأنها خصائص الرأي الفني للمراجع التي تشبع احتياجات مستخدمي القوائم المالية في حدود المعايير المهنية للمراجعة (عبدالله، 2002، ص 5). عرفت بأنها قدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب أثناء تنفيذ عملية المراجعة (Knapp, 1991, P.38).

عرف الباحثان جودة المراجعة الداخلية بأنها قيام المراجع بعمله وفق المعايير المهنية المتعارف عليها لضمان تحقيق الأهداف المرجوة من عملية المراجعة للأطراف المستفيدة منها.

ثانياً: أهمية جودة المراجعة

تتمثل في الآتي (إسماعيل، إبراهيم، 2021، ص 9):

1. تأكد الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة: حيث تهدف المعايير إلى بيان المبادئ الأساسي للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية ووضع إطار عمل للأداء، وتتطلب الالتزام بهذه المعايير الارتقاء بجودة الأداء المهني لها.
 2. تعزيز إمكانية اكتشاف المخالفات والأخطاء الموجودة في القوائم المالية وذلك من خلال الخبرة والكفاءة والتأهيل العلمي والعملية للمراجع الداخلي.
 3. زيادة الثقة في التقرير ومصادقية القوائم المالية له أهمية كبيرة في إضفاء الثقة على تقارير المراجعة.
- يرى الباحثان أن جودة المراجعة تعد مطلباً عاماً وهاماً من جميع الأطراف المستفيدة من عملية المراجعة ذلك أن حدود المنشأة لم تعد مغلقة أمام أي طرف من هذه الأطراف، وجمعهم أصبحوا من المهتمين بسلامة وضعها المالي وخلو القوائم المالية وتقرير المراجعة النهائي من أية أخطاء وتلاعبات.

ثالثاً: العوامل التي تؤثر على جودة المراجعة الداخلية

تتمثل في الآتي (العفيفي، 2009، ص 91):

1. المقدرة المهنية.
2. الموضوعية والاستقلالية للمراجع الداخلي.
3. درجة خبرة المراجع الداخلي.
4. مدى متابعة فريق عمل المراجعة.
5. مدى التزام المراجعة الداخلية بالمعايير المهنية.

6. مدى كفاءة إجراءات إنتقاء المراجعين بإدارة قسم المراجعة الداخلية. مما سبق يتضح للباحثان أن العوامل التي تتعلق بفريق المراجعة الداخلية تتمثل في التأهيل العلمي والعملية والاستقلال وضرورة توفر الخبرة الكافية والكفاءة المهنية، أما العوامل التنظيمية فتتمثل في الالتزام بالمعايير وإنتقاء المراجعين بإدارة قسم المراجعة الداخلية وتخصيص المهام وهيكلية عملية المراجعة لتحديد نسبة الخطر وتحديد مسؤوليات فريق العمل.

التحفظ المحاسبي

أولاً: مفهوم التحفظ المحاسبي

عرف التحفظ المحاسبي بأنه ضرورة وجود درجة عالية من القابلية للتحقق للاعتراف بالأنباء الحسنة كمكسب، مقارنة بالاعتراف بالأنباء السيئة كخسائر (المليجي، 2010، ص 26). كما عرف بأنه مبدأ هام وأساسي في المحاسبة المالية وينص على أن الأخطاء المحتملة في القياس يجب أن تكون في اتجاه التدنية بدلاً من المبالغة في صافي الدخل وصافي الأصول (إلهامي، 1980، ص 42).

يعرف الباحثان التحفظ المحاسبي بأنه يمثل إختيار للطرق والأساليب المحاسبية التي أتاحت المعايير المحاسبية استخدامها بحيث يتم الإعتراف بكافة الخسائر والأعباء المحتملة وتأجيل الإعتراف بالأرباح والإيرادات إلى حين تحقيقها فعلاً.

ثانياً: أهداف التحفظ المحاسبي

تتمثل أهم أهداف التحفظ المحاسبي في الآتي (أحمد، 2021، ص 8):

1. تحقيق أقصى قدر من المنافع الصافية للتقارير المالية بأقل تكلفة.
2. الحصول على معلومات حول المكاسب والخسائر التي تحتويها التقارير المالية.
3. يعطي التحفظ المحاسبي الطمأنينة لحملة السندات والمساهمين في مدى صحة تكلفة ديون الشركات.

يرى الباحثان أن التحفظ المحاسبي يهدف إلى توفير معلومات محاسبية تتسم بالجودة والنوعية، وتلبي احتياجات المستثمرين. فالقوائم المالية المتحفظة تعطي إشارة لمستخدمي القوائم المالية الخارجيين بأن المعلومات المنشورة تتصف بخصائص الجودة المطلوبة.

ثالثاً: أهمية التحفظ المحاسبي

تنبع أهمية التحفظ المحاسبي من الآتي (الشرقاوي، 2013، ص 1102):

1. يعزز من جودة ومصادقية التقارير المالية لدى المساهمين والمستثمرين، ويساهم في زيادة الطلب على إنتاج قوائم مالية أكثر

يمكن بيان اهتمام معايير المحاسبة الصادرة من عدة جهات من وضع المعايير بالتحفظ المحاسبي على النحو التالي:

1. التحفظ المحاسبي في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS) ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRS):

لم يول الإطار المفاهيمي للمجلس (IASB) اهتماماً كبيراً للتحفظ المحاسبي، فهو لا يشغل إلا حيزاً ثانوياً وهذا لكونه مجرد قيد ضروري يطبق في أوقات معينة للحصول على جودة أساسية في المعلومة. كما إن الإطار المفاهيمي لسنة 2010م قام باستبعاد التحفظ المحاسبي ولم يتضمن نصاً صريحاً حول هذا المفهوم، رغم ذلك يمكن إيجاد أثر ضمن مجموعة من المعالجات المحاسبية في نصوص بعض المعايير (بديسي، بولجنيب، 2014م، ص92).

2. التحفظ المحاسبي في ظل تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة الأمريكية (GAAP):

يعتبر التحفظ المحاسبي في إطار المبادئ المحاسبية المقبولة في الولايات المتحدة الأمريكية كمحدد أو كقيد يحكم عملية اختيار السياسة المحاسبية. فإذا واجه المحاسب بديلين مقبولين للتقرير المالي على عنصر أو بند محدد، فعلاً بمبدأ التحفظ في المحاسبة، يختار البديل الذي ينتج عنه دخلاً أقل وقيمة أصول أقل. في إطار هذا المبادئ، يعتبر التحفظ المحاسبي مبدأ من المبادئ المحاسبية الأساسية، والذي يؤدي إلى الاعتراف والقياس عن الخسائر ذات الطابع المحتمل، وعدم الاعتراف والقياس عن الأرباح التي يتوقع تحققها. ويخلو الإطار المفاهيمي المقترح من جانب مجلس (FASB) في قائمة المفاهيم (SFAC8) من الإشارة بشكل صريح للتحفظ، رغم ذلك توجد العديد من المعالجات المحاسبية في صلب معايير (GAAP) تتمسك بالتحفظ وتطبيقه عند إعداد التقارير المالية، وتدل على أن ممارسة التحفظ المحاسبي مازالت وهي مستمرة لطالما وجدت ممارسة ضارة لإدارة الأرباح (سلامة، 2009م، ص7).

3. التحفظ المحاسبي في ظل تطبيق المعيار البريطاني (SSAP/2):

يعتبر هذا المعيار أساساً لكل هيكل المعايير المحاسبية البريطانية، لأنه يتناول المعلومات المالية المنشورة في شكل حسابات أو أي بيانات أخرى. لقد استحدث هذا المعيار لتوعية مستخدمي القوائم المالية بالافتراضات الرئيسية التي تقوم عليها تلك القوائم، ومساعدتهم على فهم وتفسير القوائم من خلال التشجيع على إحداث تحسين في جودة المعلومات المفصّل عنها، ومن ثم إمكانية تقييم الأداء والوضع المالي للمنشأة. ويتحقق ذلك بضرورة الإفصاح عن كافة السياسات الهامة الضرورية لتقديم وجهة نظر صادقة

تحفظاً نتيجة للتأكد من ممارسات إدارة الربح في معظم بيانات التقرير المالي.

2. تحديد مستوى السياسات المحاسبية التي تستخدمها المنشأة في التحفظ المحاسبي، وتقدير المرونة في اختيار السياسات المحاسبية بما يحقق النفع لجميع الأطراف.

3. يحمي مصالح حملة الأسهم من الإدارة والتي قد تميل إلى إتباع سياسات انتهائية تؤدي إلى تضخيم الأرباح الموزعة، وحماية مصالح أصحاب الديون من خلال عدم توزيع المكاسب غير المحققة على حملة الأسهم.

يرى الباحثان أن أهمية التحفظ المحاسبي تكمن في مساعدة مجلس الإدارة في المراقبة الأفضل للإدارة العليا وتخفيض احتمالية تحمل المديرين والمراجعين تكاليف التقاضي نتيجة المبالغة في قيم الأصول والإيرادات، والتأكد من أن السياسات المحاسبية التي تتبعها الوحدة الاقتصادية تتماشى مع الخطط الموضوعية.

رابعاً: أنواع التحفظ المحاسبي

من أنواع التحفظ المحاسبي ما يلي (محمد، 2010م، ص26):

1. التحفظ المشروط: أن يكون التحفظ معتمداً على وقوع الأحداث، بمعنى أن يتم استبعاد وتخفيض القيم الدفترية في ظل وقوع أحداث غير ملائمة بدرجة كافية.

2. التحفظ غير المشروط: أن التحفظ يكون مستقلاً عن وقوع الأحداث، بمعنى أنه ينتج عن الإجراءات المحاسبية المستخدمة لقياس وتسجيل الأصول بقيم دفترية تقل عن القيم السوقية لها على مدار عمرها الإنتاجي بشكل يؤدي إلى نشأة شهرة غير مسجلة.

3. التحفظ الاجباري: ينشأ عن الاستجابة لمتطلبات تنظيم محاسبي معين، أو قوانين منظمة للنشاط التجاري وغير ذلك.

4. التحفظ الاختياري: ينشأ بقرارات داخلية غالباً ما تحددها إدارة الشركة، سعياً لتحقيق أهداف معينة من خلال الاختيار بين بدائل القياس والإفصاح المحاسبي.

يرى الباحثان أنه رغم اختلاف الآراء وتعدد وجهات النظر بخصوص أنواع التحفظ المحاسبي وتقسيماته، إلا أنها قد أملت بالمعنى والمضمون نفسه، وأن العديد من الدراسات استخدمت مصطلحات مختلفة للإشارة لأنواع التحفظ إلا أن أكثرها شهرة وشيوعاً هي التحفظ المشروط وغير المشروط.

خامساً: سياسة التحفظ المحاسبي وعلاقتها بالمعايير المحاسبية

الدقيق لتطوير التقارير المالية يعتمد على احتياجات حملة الأسهم ومن ثم ضرورة إعداد تقارير مالية تلي تلك الاحتياجات. وفي نفس الاتجاه يلاحظ أن جودة المراجعة الداخلية ترتبط برباط وثيق بجودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية حيث أن مراجعة التقارير المالية من خلال لجان مراجعة ذات جودة عالية يعنى تميز تلك التقارير بخلوها من الأخطاء الجوهرية، وذلك في إطار أن تلك الأسواق تحتاج إلى آليات جودة المراجعة الداخلية لتلبية احتياجات أصحاب المصالح من خلال قدرتها على الاكتشاف والتقرير للأخطاء الجوهرية في القوائم المالية (حمدان، 2011م، ص 415).

على ضوء ما سبق يرى الباحثان أن استخدام التحفظ المحاسبي شأنه أن يؤدي إلى جودة الأرباح وجودة المعلومات المحاسبية الموجودة في التقارير المالية من خلال الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتأثيرها السالب على المراجعين الأمر الذي يزيد من كفاءة عمل المراجعة الداخلية.

الدراسة الميدانية

أولاً: إجراءات الدراسة الميدانية

تشتمل إجراءات الدراسة الميدانية على منهجية الدراسة الميدانية، من تصميم لأداة الدراسة واختبار الصدق والثبات، وكذلك تقديم وصفاً دقيقاً لمجتمع وعينة الدراسة، ثم الأساليب الإحصائية والتي بموجبها يتم تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة وذلك على النحو التالي:

1. مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في (بنك النيل) من الأقسام ذات الصلة بموضوع الدراسة والبالغ عددها (4). أما عينة الدراسة فقد اعتمد الباحثان عينة من مجتمع الدراسة وذلك بغرض الحصول على البيانات المطلوبة وتم اختيارها بعناية وذلك بغرض الحصول على البيانات المطلوبة وتم اختيار العينة بعناية حيث بلغ حجم 110 فرد قام الباحثان بتوزيع عدد (86) إستمارة على المستهدفين من عينة الدراسة وحصل على (80) إستبانة بنسبة 93%.

2. أداة الدراسة: الأداة المستخدمة لجمع البيانات هي الإستبانة وذلك لجمع البيانات المتعلقة بفرضيات الدراسة والتي قام الباحثان بتطويرها من خلال الإطلاع على العديد من الدراسات السابقة والمرتبطة بموضوع الدراسة وذلك بهدف قياس رأي أفراد العينة حول (أثر جودة المراجعة الداخلية في ترشيد سياسات التحفظ المحاسبي) واشتملت الإستبانة على متغيرات الدراسة ومن خلالها يتم التعرف على فرضيات الدراسة وهي كالآتي:

وعادلة. حدد المعيار (SSAP-2) أربعة مبادئ محاسبية تعتبر أساس إعداد البيانات المالية بشكل دوري منها "مبدأ الحيطة والحذر"، وفي إطاره يلاحظ أنه إذا توفرت أكثر من طريقة لمعالجة أي عنصر من عناصر القوائم المالية، فإن الطريقة الواجب إتباعها هي تلك التي توفر جانب الحيطة والحذر عند التوصل للقيمة المعروضة في البيانات المالية (إبراهيم، 2007م، ص 17).

من خلال ما سبق يتبين أن الالتزام بممارسة التحفظ المحاسبي وفق المعايير الدولية تعد أحد الاعتبارات الهامة والمؤثرة، والتي يتعين الاسترشاد بها عند الاختيار بين السياسات والطرق المحاسبية.

سادساً: أثر سياسات التحفظ المحاسبي على المراجعة الداخلية

1. التحفظ المحاسبي ولجنة المراجعة

أجمعت دراسات مختلفة على أن لجنة المراجعة تشكل عنصراً أساسياً لحوكمة الشركات وتعد من ضمن آلياتها، حيث تساعد مجلس الإدارة على أداء مهامه ومسؤولياته المالية، وتفعيل دورها حتماً سيدفع لتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي، وعملاً بإرشادات الحوكمة على المستوى الدولي، فإن وجود لجنة مراجعة مستقلة كأحد لجان مجلس الإدارة يعتبر أحد أهم آليات الحوكمة وأكثرها ارتباطاً بالتحفظ، حيث أن زيادة جودة لجان المراجعة يعتبر دافعاً لطلب المزيد من التحفظ ويساهم في تفعيل حوكمة الشركات (حسن، 2015م، ص 16).

2. سياسات التحفظ المحاسبي وعمل المراجعة

يسهم التحفظ المحاسبي في زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية، كما يساعد على حماية أصحاب المصالح في الشركة، على الرغم مما يتعرض له من انتقادات حادة بدعوى تعارضه مع بعض الخصائص النوعية للمعلومات. إن التحفظ المحاسبي يمثل جوهر الإفصاح والشفافية لأنه يثير تساؤلات حول جودة المعلومات المفصّل عنها من قبل الإدارة، فضلاً عن دوره في الحد من عدم تماثل المعلومات بين المديرين وحمله الأسهم، ولهذا فقد اهتم أصحاب المصالح بجودة الإفصاح وجودة التقارير المالية حيث كانت جودة التقارير ولا زالت الشغل الشاغل للعديد من الأطراف التي تعتمد على هذه التقارير في اتخاذ قراراتها الاقتصادية. على الرغم من أن هناك اتجاه للتحويل من التحفظ المحاسبي إلى محاسبة القيمة العادلة، إلا أن التحفظ لا يزال من المستحيل استبعاده في ظل مزاياه، والتي إن أهملها منظمو الأسواق المالية وواضعي المعايير سيسفر عن معايير محاسبية من المرجح أنها ستقلص دور المحاسبة باعتبارها مصدر للمعلومات. حيث أشارت دراسة للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC، 2005) إلى أن المدخل

3. مقياس الدراسة: تم قياس درجة الإستبانة المحتملة على الفقرات إلى تدرج خماسي حسب مقياس لكرت الخماسي وذلك لإتاحة المجال أمام أفراد العينة لاختيار الإجابة الدقيقة حسب تقديرهم والجدول (1) أدناه يوضح ذلك:

أ. المتغيرات المستقلة: (إستقلالية المراجعة الداخلية، تأهيل المراجع الداخلي)
ب. المتغير التابع (سياسات التحكم المحاسبي)

جدول (1) الوزن النسبي والنسبي المرجح لمقاس لكرت الخماسي

درجة الموافقة	الوزن النسبي	الوزن النسبي المرجح	الدلالة الإحصائية
أوافق بشدة	5	4.2--5	درجة موافقة عالية
أوافق	4	3.4--4.2	درجة موافقة
محايد	3	2.6--3.4	المحايدة في الرأي
لا أوافق	2	1.8--2.6	درجة لعدم الموافقة
لا أوافق بشدة	1	1—1.8	درجة لعدم الموافقة بشدة

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

أ. اختبار صدق محتوى المقياس: بعد الانتهاء من الصيغة الأولية لمقياس الدراسة تم عرضها في شكل استبيان على مجموعة من المحكمين والخبراء المختصين وعددهم (4) خبيراً ومحكماً في مجال الدراسة، وقد طُلب منهم إبداء آرائهم حول أداة الدراسة ومدى صلاحية الفقرات لتمثيل فرضيات الدراسة وبعدها تم تصميم الإستبانة في صورتها النهائية.

ب. اختبار الاتساق والثبات: يُقصد بالثبات: (استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساوي لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة) وبالتالي فهو يؤدي إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس، وكلما زادت درجة القياس واستقرار الأداة كلما زادت الثقة فيه، وهناك عدة طرق للتحقق من ثبات المقياس أشهرها في حالة الاستبيان طريقة ألفا كرونباخ، تأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، كما

بناءً على قيم الأوزان في الجدول (1) يصبح الوسط الفرضي للدراسة هو مجموع درجات المفردة على العبارات $3 = (5/15) = 5 / (5+4+3+2+1)$ وعليه إذا زاد متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دل ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة.

4. تقييم أدوات القياس: يقصد به قدرة وصدق وصلاحية أداة القياس على قياس ما صممت من أجله وبناءً على نظرية القياس الصحيح تعني الصلاحية التامة وخلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة، وقد اعتمدت الدراسة في المرحلة الأولى على تقييم مدى ملائمة المقاييس المستخدمة في قياس عبارات الدراسة باستخدام اختبار الثبات والصدق لاستبعاد العبارات غير المعنوية من مقاييس الدراسة والتحقق من أن العبارات التي استخدمت لقياس مفهوماً معيناً تقيس بالفعل هذا المفهوم ومن تلك المفاهيم:

أن انخفاض القيمة عن (60%) دليل على انخفاض الثبات الداخلي.

جدول (2) معاملات ألفا كرونباخ لقياس ثبات عبارات الإستبانة

م	المتغيرات والأبعاد	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ للثبات	الصدق
المتغير المستقل	جودة المراجعة الداخلية	28	91%	95%
أبعاد المتغير المستقل	إستقلالية المراجعة الداخلية	7	78%	88%
	تأهيل المراجع الداخلي	7	76%	87%
	جودة أداء المراجع الداخلي	7	74%	86%
المتغير التابع	سياسات التحكم المحاسبي	7	75%	87%
	إجمالي العبارات	28	92%	96%

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

أفراد الدراسة لعبارات الإستبانة حسب درجة الموافقة و(الانحراف المعياري) لمعرفة دلالة كفاءة الوسط الحسابي في تمثيل مركز البيانات.

د. الانحدار والارتباط الخطي البسيط لإختبار الفرضيات.

ثانياً: تحليل البيانات الأساسية:

يتم تحليل البيانات الأساسية للدراسة للتمكن من معرفة اتجاهات إجابات عينة الدراسة على عبارات محاور الدراسة وذلك كما موضح بالجدول التالية:

1. إستقلالية المراجعة الداخلية:

الجدول (2) يوضح معاملات ألفا كرونباخ لقياس صدق وثبات الاستمارة ويلاحظ الباحثان أن جميع قيم ألفا أكثر من 60% مما يعني أن هنالك ثبات في أجوبة أفراد العينة.

5. الأساليب الإحصائية المستخدمة: سيتم إجراء التحليل الإحصائي لإجابات عينة الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

أ. معامل "ألفا كرونباخ" لاختبار الصدق والثبات للإستبانة.

ب. التكرارات والنسب المئوية لوصف آراء أفراد عينة الدراسة اتجاه إجاباتهم على عبارات الإستبانة.

ج. الإحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي والمنوال) لترتيب إجابات

جدول (3) النسب والتكرارات والاحصاءات الوصفية لإجابات أفراد العينة على عبارات إستقلالية المراجعة الداخلية

العبارات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة حسب المتوسط
يمنح مجلس الإدارة المراجع الداخلي صلاحيات كافية للقيام بأعماله بكفاءة وفعالية	0	3	2	38	37	4.36	0.716	الموافقة بشدة
	0.0%	3.8%	2.5%	47.5%	46.3%			
يملك المراجع الداخلي الحرية في اختيار الميادين والأنشطة التي يجب فحصها.	1	7	16	30	26	3.91	0.996	الموافقة
	1.3%	8.8%	20.0%	37.5%	32.5%			
تتبع إدارة المراجع الداخلي لأعلى مستوى في الهيكل التنظيمي في البنك	0	3	12	25	40	4.28	0.856	الموافقة بشدة
	0.0%	3.8%	15.0%	31.3%	50.0%			
تضمن الإدارة العليا معالجة ملاحظات المراجع الداخلي واتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ الاقتراحات والتوصيات وتعاون الجهات التي يتم مراجعتها.	0	2	4	47	27	4.24	0.661	الموافقة بشدة
	0.0%	2.5%	5.0%	58.8%	33.8%			
يقوم المراجع الداخلي بعرض الحقائق التي أظهرتها المراجعة بدون أي تأثير خارجي.	2	5	4	31	38	4.22	0.981	الموافقة بشدة
	2.5%	6.3%	5.0%	38.8%	47.5%			
يعتبر التحفظ المحاسبي مطلب لمستخدمي القوائم المالية	2	7	14	34	23	3.86	1.016	الموافقة
	2.5%	8.8%	17.5%	42.5%	28.8%			
يسعى المراجع الداخلي الى تحسين وتطوير قدراته للحصول على مؤهلات علمية عالية لتفعيل الأداء	0	1	3	34	42	4.46	0.635	الموافقة بشدة
	0.0%	1.3%	3.8%	42.5%	52.5%			
المجموع	0.9%	5%	9.8%	42.7%	41.6%			

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

يوضح الجدول (3) النسب والتكرارات والاحصاءات الوصفية لعبارات متغير إستقلالية المراجعة الداخلية والذي جاءت النسب الكلية لأجوبة أفراد عينة الدراسة على عباراته كما يلي: الموافقون بشدة (41.6%)، والموافقون (42.7%)، وهذا يعني أن 84% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بما جاءت

به عبارات (إستقلالية المراجعة الداخلية) كما جاءت نسبة مجمل لا أوافق بشدة (0.9%)، ولا أوافق (5%)، أي حوالي 6% فقط هي جملة نسبة آراء الذين لا يوافقون على ما جاء في (إستقلالية المراجعة الداخلية)، أما المحايدون (10%)، كما جاءت الاحصاءات الوصفية للأوساط الحسابية

المبحوثين، خلاصة نتائج الجدول لمتغير إستقلالية المراجعة الداخلية هي الموافقة على ماء جاء في عباراته كما لاحظ الباحثان قلة خيار عدم الموافقة بشدة في بعض العبارات والعمود المسى الاتجاه يوضح الاتجاه العام لآراء المبحوثين.

2. تأهيل المراجع الداخلي:

حول الرقمين (5و4) تقريباً لكل العبارات، بانحرافات معيارية متجانسة لأغلب العبارات ومن خلال قيم الإحصاءات الوصفية لعبارات المتغير وحسب مقياس لكرت الخماسي لأوزان الخيارات والذي تم توضيحه سابقاً في الجدول (1) الرقمين (5و4) يعينان الموافقة أو الموافقة بشدة وهذا يؤكد أن آراء أفراد العينة لعبارات (إستقلالية المراجعة الداخلية) هي الموافقة بشقيها كما أن العمود المسى النتيجة يعطى إشارة حول الاتجاه العام لآراء

جدول (4) النسب والتكرارات والاحصاءات الوصفية لإجابات أفراد العينة على عبارات تأهيل المراجع الداخلي

العبارات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق بشدة	أوافق	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة حسب المتوسط
لدى المراجع الداخلي إلمام كافي بالمهارات ومعايير المراجعة الداخلية.	0%	4	4	39	33	4.26	0.775	الموافقة بشدة
	.0%	5.0%	5.0%	48.8%	41.3%			
وجود قواعد تحدد إجراءات عمل المراجعة الداخلية وكيفية تنفيذها.	1	1	7	38	33	4.26	0.775	الموافقة بشده
	1.3%	1.3%	8.8%	47.5%	41.3%			
يحرص المراجع الداخلي على التأهيل العلمي والمهني المستمر لتطوير مهاراته.	0%	3	11	36	30	4.16	0.803	الموافقة
	.0%	3.8%	13.8%	45.0%	37.5%			
يشرف المراجع الداخلي على تنفيذ العمل حسب البرنامج والخطط المعتمدة.	0%	6	6	45	23	4.16	0.817	الموافقة
	.0%	7.5%	7.5%	56.3%	28.8%			
يحرص المراجع الداخلي باستمرار على متابعة التطورات الحاصلة على معايير المراجعة الداخلية ويستند إليها عند أداء عمله.	1	6	9	38	26	4.06	0.927	الموافقة
	1.3%	7.5%	11.3%	47.5%	32.5%			
إلمام المراجع بطبيعة المنشأة والمعلومات التي توفرها الأنظمة.	0%	0%	2	42	36	4.03	0.546	الموافقة
	.0%	.0%	2.5%	52.5%	45.0%			
يأخذ المراجع الداخلي في الاعتبار عند العناية المهنية اللازمة وكفاية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم في أنشطة البنك.	0%	3	13	42	22	4.43	0.770	الموافقة بشدة
	.0%	3.8%	16.3%	52.5%	27.5%			
المجموع	0.4%	4.1%	6.3%	52.9%	36.3%			

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

بُعد (تأهيل المراجع الداخلي)، أما المحايدون (6%)، وجاءت الأوساط الحسابية حول الرقمين (5و4) تقريباً لكل العبارات، بانحرافات معيارية متجانسة ومن خلال قيم الإحصاءات الوصفية لعبارات المتغير وحسب المقياس الخماسي لكرت لأوزان الخيارات والذي تم توضيحه سابقاً في الجدول المفتاحي (1) الرقمين (5و4) يعينان الموافقة أو الموافقة بشدة وهذا يؤكد أن آراء أفراد العينة لعبارات (تأهيل المراجع الداخلي) هي الموافقة

يوضح الجدول (4) النسب والتكرارات والاحصاءات الوصفية لعبارات متغير تأهيل المراجع الداخلي والذي جاءت النسب الكلية لأجوبة أفراد عينة الدراسة على عباراته كما يلي: الموافقون بشدة (36.3%)، والموافقون (52.9%)، وهذا يعني أن 89% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على عبارات بُعد (تأهيل المراجع الداخلي) وجاءت نسبة لا أوافق بشدة (0.4%)، ولا أوافق (4.1%)، أي حوالي 5% فقط هي نسبة آراء الذين لا يوافقون على

بشقيها كما أن العمود المسعى النتيجة يعطى إشارة حول الاتجاه العام لآراء
المبحوثين خلاصة نتائج الجدول لمتغير تأهيل المراجع الداخلي هي الموافقة
على ماء جاء في عباراته والعمود المسعى الاتجاه يوضح الاتجاه العام لآراء
المبحوثين.

3. سياسات التحفظ المحاسبي:

الجدول(5)النسب والتكرارات والاحصاءات الوصفية لعبارات المتغير التابع سياسات التحفظ المحاسبي

العبارات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة حسب المتوسط
يقوم المراجع الداخلي بتقييم العملية الإدارية بتقديم الخطط المعتمدة لتحقيق أهداف البنك.	0	5	17	39	19	3.90	0.836	الموافقة
	0.0%	6.3%	21.3%	48.8%	23.8%			
يقوم المراجع الداخلي بتقويم الأداء باستخدام الموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية.	0	8	5	45	22	4.01	0.864	الموافقة
	0.0%	10.0%	6.3%	56.3%	27.5%			
تتم عملية التقييم المستمر للمراجع الداخلي لبيان مدى الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية.	0	2	10	39	29	4.19	0.748	الموافقة
	0.0%	2.5%	12.5%	48.8%	36.3%			
يقوم المراجع الداخلي بالتحقق بإنسجام الأنظمة المطبقة مع الخطط والإجراءات والأنظمة.	0	2	9	45	24	4.14	0.707	الموافقة
	0.0%	2.5%	11.3%	56.3%	30.0%			
تخضع نتائج أعمال المراجع الداخلي لتقييم من قبل جهات خارجية بشكل دوري.	1	7	21	30	21	3.79	0.971	الموافقة
	1.3%	8.8%	26.3%	37.5%	26.3%			
يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	0	3	3	40	34	4.31	0.722	الموافقة بشدة
	0.0%	3.8%	3.8%	50.0%	42.5%			
يتضمن التقرير النهائي عن عملية المراجعة الداخلية الرأي الشامل للمراجع الداخلي.	0	1	4	42	33	4.34	0.635	الموافقة بشدة
	0.0%	1.3%	5.0%	52.5%	41.3%			
المجموع	0.2%	5%	12.3%	50%	32.5%			

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

بشدة وهذا يؤكد أن آراء أفراد العينة لعبارات (سياسات التحفظ المحاسبي) هي الموافقة بشقيها كما أن العمود المسعى النتيجة يعطى إشارة حول الاتجاه العام لآراء المبحوثين، خلاصة نتائج الجدول لمتغير سياسات التحفظ المحاسبي في الأوراق المالية هي الموافقة بشقيها على عباراته كما لاحظ الباحثان إنعدام لخيار عدم الموافقة بشقيها في أغلب العبارات وضعف خيار المحايدة والعمود المسعى الاتجاه يوضح ذلك.

ثالثاً: اختبار الفرضيات

يعتبر هذا الجزء قاعدة أساسية تستند عليها الدراسات العلمية بشكل عام، والدراسات التجارية والإدارية الحالية بشكل خاص، فمن خلاله يتم الحصول على النتيجة النهائية للدراسة التي بُنيت عليها فرضيات الدراسة.

يوضح الجدول (5) النسب والتكرارات لعبارات المتغير التابع سياسات التحفظ المحاسبي والذي جاءت النسب الكلية لأجوبة أفراد عينة الدراسة على عباراته كما يلي: الموافقون بشدة (45.3%)، والموافقون (50%)، وهذا يعني أن 95% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على ما جاء في عبارات (سياسات التحفظ المحاسبي)، كما جاءت نسبة لا أوافق بشدة (0.5%)، ولا أوافق (0.7%)، أي حوالي 1% فقط هي نسبة آراء الذين لا يوافقون على ما جاء في عبارات (سياسات التحفظ المحاسبي)، أما المحايدون نسبتهم (4%)، جاءت الأوساط الحسابية حول الرقمين (4و5) تقريباً لكل العبارات، بانحرافات معيارية متجانسة بشدة ومن خلال قيم الإحصاءات الوصفية لعبارات المتغير وحسب المقياس الخماسي لكثرت لأوزان الخيارات والذي تم توضيحه سابقاً في الجدول (1) الرقمين (4و5) يعينان الموافقة أو الموافقة

3. معنوية العلاقة (الارتباط) و(الانحدار) .
 4. مستوى المعنوية وهو معروف (0.05) .
 5. مستوى الدلالة القيمة الاحتمالية وهو احتمال الوقوع في الخطأ .
- غرض الباحثان معرفة العلاقات والأثر بين المتغيرات المستقلة (كل على حده) مع المتغير التابع لتسهيل الفهم للقارئ.
- الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستقلالية المراجعة الداخلية وسياسات التحكم المحاسبي.

لإختبار فرضيات الدراسة اعتمد الباحثان على الإنحدار الخطي البسيط وهو دراسة للتوزيع المشترك للمتغيرات المستقلة (استقلالية المراجعة الداخلية) و(تأهيل المراجع الداخلي) يقاس دون خطأ، والآخر يأخذ قيمة تعتمد على قيم المتغير المستقل ويسمى التابع (سياسات التحكم المحاسبي).

من خلال مخرجات جداول الانحدار والارتباط الخطي البسيط يتم القياس بالنظر إلى عدد من العوامل منها لتسهيل الفهم للقارئ ما يلي:

1. حساب معامل الارتباط (R) لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرين.
2. حساب معامل التحديد (R^2) لقياس مسئولية المتغير المستقل في ودرجة اعتماد التغير الذي يحدث للمتغير التابع.

جدول (6) العلاقة بين استقلالية المراجعة الداخلية وسياسات التحكم المحاسبي

المقياس الإحصائي	القيمة	مستوى الدلالة	الدلالة
معامل ارتباط سيرمان (R)	0.529	0.000	دالة إحصائياً
معامل التحديد (R^2)	0.280		
قيمة (F) المحسوبة	30.384		
قيمة معامل الانحدار (B)	0.524	0.000	دالة إحصائياً
قيمة (T) المحسوبة	5.512		

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

يوضح الجدول (6) العلاقة بين المتغير المستقل إستقلالية المراجعة الداخلية والمتغير التابع سياسات التحكم المحاسبي حيث بلغت قيمة معامل ارتباط سيرمان (0.529) وهذه النتيجة تُشير إلى وجود ارتباط طردي متوسط ومؤثر معنوياً، وقيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.280) أي أن (إستقلالية المراجعة الداخلية وحدها تساهم بنسبة 28%) في (سياسات التحكم المحاسبي) كما تشير النتائج إلى ثبات معنوية معامل الانحدار (B) والبالغة (0.524) ومستوى الدلالة لها (0.000) هي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، وجاءت قيمة (T) المحسوبة (5.512) ومستوى الدلالة (0.000) وهي دالة إحصائياً أيضاً عند مستوى معنوية (0.05)، ومن خلال النتائج أعلاه توصل الباحثان إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين إستقلالية المراجعة الداخلية وسياسات التحكم المحاسبي، أي كلما كانت هنالك إستقلالية في المراجعة الداخلية ببنك النيل انعكس ذلك بأثر إيجابي على سياسات التحكم المحاسبي وهذا يثبت الفرض القائل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستقلالية المراجعة الداخلية وسياسات التحكم المحاسبي.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأهيل المراجع الداخلي وسياسات التحكم المحاسبي

يوضح الجدول (7) العلاقة بين المتغير المستقل تأهيل المراجع الداخلي والمتغير التابع سياسات التحكم المحاسبي حيث بلغت قيمة معامل ارتباط سيرمان (0.613) وهذه النتيجة تُشير إلى وجود ارتباط طردي قوي ومؤثر معنوياً، وقيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.376) أي أن (تأهيل المراجع الداخلي وحده يساهم بنسبة 38%) في (سياسات التحكم المحاسبي) كما تشير النتائج إلى ثبات معنوية معامل الانحدار (B) والبالغة (0.643) ومستوى الدلالة لها (0.000) هي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، وجاءت قيمة (T) المحسوبة (6.851) ومستوى الدلالة (0.000) وهي دالة إحصائياً أيضاً عند مستوى معنوية (0.05)، ومن خلال النتائج أعلاه توصل الباحثان إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تأهيل المراجع الداخلي وسياسات التحكم المحاسبي، أي كلما توفر تأهيل للمراجع الداخلي انعكس ذلك بأثر إيجابي على سياسات التحكم المحاسبي وهذا يثبت الفرض القائل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأهيل المراجع الداخلي وسياسات التحكم المحاسبي.

الجدول (7) العلاقة بين تأهيل المراجع الداخلي وسياسات التحفظ المحاسبي

المقياس الإحصائي	القيمة	مستوى الدلالة	الدلالة
معامل ارتباط سيرمان (R)	0.613	0.000	دالة إحصائياً
معامل التحديد (R^2)	0.376		
قيمة (F) المحسوبة	46.942		
قيمة معامل الانحدار (B)	0.643	0.000	دالة إحصائياً
قيمة (T) المحسوبة	6.851		

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

3. وإجراء المزيد من الدراسات لتحديد المؤشرات والمقاييس التي تعكس مفهوم جودة المراجعة وسياسات التحفظ المحاسبي وذلك في جميع الشركات والمؤسسات المالية.

4. إجراء المزيد من الدراسات المحاسبية للاتفاق حول مفهوم لجودة المراجعة الداخلية يأخذ في اعتباره الجودة الفعلية والمدركة، وكذلك الطبيعة المميزة للمؤسسات المالية الكبيرة.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- إبراهيم، محمد بابكر، الإطار النظري للمحاسبة، (د.م: دن، 2007م).
- أحمد، مزمل عوض طه، التحفظ المحاسبي وأثره على مؤشرات تقييم الأداء المالي للمصارف السعودية - دراسة تحليلية تطبيقية، (عمان: دار المنظومة، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 36، 2021م).
- إسماعيل، نمارق أزهرى أحمد، براهيم، الوليد عثمان فرج، جودة المراجعة الداخلية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية المنشورة إلكترونياً - دراسة ميدانية على بنك الخليج وبنك فيصل الإسلامي، (الكويت: جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 9، 2021م).
- إلهامي، محمد عادل، تبسيط النظرية العامة في المحاسبة في المشروعات الفردية، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1980م).
- بديسي، فهيمة، بولجينب، عادل، تأثير التحفظ على جودة المعلومة المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، (الجزائر: جامعة قاصدي

الخاتمة

أولاً: النتائج

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر جودة المراجعة الداخلية في ترشيد سياسات التحفظ المحاسبي في بنك النيل وفي ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة وبعد إجراء التحليل الإحصائي للبيانات توصل الباحثان إلى عدد من النتائج، تتمثل في:

1. ساهم التأهيل العلمي والعملية للمراجعين الداخليين بالبنك في فعالية جودة المراجعة الداخلية مما أدى إلى زيادة جودة التقارير المالية.
2. ساهم تطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي في زيادة موثوقية ومصداقية التقارير المالية.
3. يوجد أثر إيجابي لكافة المراجعين الداخليين على جودة المراجعة الداخلية وسياسات التحفظ المحاسبي بالبنك.
4. القرارات المالية الرشيدة لا يمكن أن تتم بمعزل عن القيام بالإفصاح عن المعلومات المالية.
5. تساهم جودة المراجعة الداخلية في زيادة جودة التقارير المالية.

ثانياً: التوصيات

- في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، أوصى الباحثان بالآتي:
1. تفعيل المسؤولية المهنية لمراقبي الحسابات خاصة عن اكتشاف نقاط الخلل والتلاعب في القوائم المالية.
 2. محاولة استكشاف طبيعة المشاكل التي تواجه الشركات من منظور محاسبي ومهني خاصة وأنه القاطرة التي تقود قطار التنمية في الدول.

- العفيفي، مؤمن محمد حسن، مدى قدرة المراجع الداخلي من تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية على مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة العاملة في قطاع غزة، (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير، 2009م).
- محمد، راشد، دراسة وتحليل نماذج قياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية في إطار الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية لتقييم أثره على تكلفة التمويل بالملكية والاقتراض، دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2010م).
- مناع، منى، أثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية - دراسة ميدانية على عينة من المهنيين في ولاية ورقلة، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، كلية لعلم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير علوم مالية ومحاسبية، 2023م).
- الميجي، هشام حسن عواد، أثر هياكل الملكية على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية بالتطبيق على الشركات العائلية في مصر، (حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة، المجلة العلمية للبحوث الدراسات التجارية، العدد 4، 2010م).
- ثانياً: المراجع الأجنبية
- Knapp, C. Michael, **Factors That Audit Committee Members Use as Surrogates for Audit Quality**, Auditing: A Journal of Practice and Theory, Vol.10, No.1, 1991.
- Li, X., **Accounting Conservatism and the Cost of Capital: An International Analysis**, Journal of Business Finance and Accounting, Vol. 42, No. 5 & 6, 2015.
- مرباح ورقلة، الملتقى الدولي حول "دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري على ضوء التجارب الدولية"، المنعقد يومي 24.25 نوفمبر 2014م).
- بلفقيه، محمد علوي، باشيخ، عبداللطيف محمد، العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات - دراسة ميدانية على شركات المساهمة السعودية، (جدة: جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد 28، العدد 2، 2014م).
- البلوي، ناصر مفرج، محددات جودة المراجعة الداخلية وأثرها على اعتماد المراجع الخارجي على وظيفة المراجعة الداخلية - دراسة ميدانية في بيئة الممارسة المهنية السعودية، (القاهرة: أكاديمية رواد التميز للتعليم وتدريب، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، المجلد 2، العدد 19، 2021م).
- حسن، نصرطه، حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي والقرارات المالية: أدلة عملية من البيئة السعودية، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 3، 2015م).
- حمدان، علام محمد موسى، أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية دراسة - تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، (عمان: الجامعة الأردنية، كلية التجارة، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 2، 2011م).
- سلامة، صلاح حسن علي، نموذج مقترح لقياس وتفسير مستوى التحفظ عند إعداد التقارير المالية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2009م).
- الشرقاوي، منى حسن أبو المعاطي، إطار مقترح لتفعيل دور مراقبي الحسابات في مجال التحفظ المحاسبي في ضوء معايير التقارير الدولية IFRS، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 3، العدد 1، 2013م).
- عبد الله، خالد أمين، الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي، (عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2002م).